تحليل مدى اهمية النفط في الاقتصاد العراقي للمدة 2004 - 2020

الباحث: علي عبد الحسين ارباط الاستاذ الدكتور يحيى حمود حسن البوعلي

كلية الادارة والاقتصاد / قسم الاقتصاد

جامعة البصرة[1]

المستخلص :

يعد النفط واحد من الموارد الاقتصادية التي لها اهمية كبيرة كونه سلعة ذات تأثير مباشر في صياغة مشهد الاقتصاد العراقي، الذي يعتمد اعتماداً كلياً على النفط وبنسبة اكبر من (95%) في تمويل الموازنة العامة للدولة، وتعتبر الايرادات المتحققة من تصدير النفط المحرك الاساسي لعجلة التنمية الاقتصادية وادارة كافة قطاعات الدولة؛ بناء على ذلك اصبحت الموازنة العامة في العراق مرتبطة بأسعار وحجم الانتاج النفطي واي خلل يصيب هذا المورد سيلقي بتأثيراته على الموازنة؛ وقد ينعكس ذلك بشكل سلبي على اداء الموازنة العراقية.

الكلمات المفتاحية : (اسعار النفط ، النسبة ، النمو ، ايرادات النفط ، منظمة اوبك ، العراق)

[1] بحث مستل من رسالة الماجستير الموسومة " تحليل العلاقة بين الإيرادات النفطية والدين العام في العراق للمدة (2003-2020)"

The economic repercussions of oil price fluctuations on the general budget in Iraq for the period 2004-2020

Researcher: Ali Arbat Ali Al-Baghlani **Prof. Dr. Yahya Hassan Al-Buali**

Administration & Economics College , Department of Economy

University of Basrah

Abstract :

Oil is one of the economic resources that have great importance as it is a commodity with a direct impact in shaping the landscape of the Iraqi economy, which depends entirely on oil and by a percentage greater than (95%) in financing the state's general budget, and the revenues generated from oil exports are considered the main engine for the wheel of development economic and management of all sectors of the state; Accordingly, the general budget in Iraq has become linked to the prices and volume of oil production, and any defect affecting this resource will have an impact on the budget. This may reflect negatively on the performance of the Iraqi budget.

Keywords: (oil prices, ratio, growth, oil revenues, OPEC, Iraq)

المقدمة :

أن أسعار سلعة النفط تتسم بالتقلبات الحادة والمستمرة بسبب طبيعة العوامل المؤثرة في السوق النفطية، اذ يعاني العراق من تقلب حاد في مستويات ايراداته النفطية ومن ثم عدم استقرار مصدر التمويل الاكبر للإنفاق العام. اذ أن عدم القدرة على خلق التوافق المنتظم بين مصدر التمويل والنمو المستهدف جعل فوائض الايرادات النفطية للعراق تذهب بنسبة كبيرة إلى الخارج بسبب ضعف الطاقة الاستيعابية للاقتصاد العراقي، ولأن الانفاق يفوق قيمة الإنتاج المحلي لذلك فإن العجز عن توفير السلع والخدمات لسد احتياجات الطلب المحلي يجعل الاستيراد المصدر الاساس لإشباع هذا الطلب، وبالتالي خروج نسبة كبيرة من الموارد المالية خارج دائرة الانفاق المولد لمضاعف الدخل الحقيقي وحرمان قطاعات الإنتاج الأخرى من فرصة النهوض بما يصب في توسيع وتنويع الطاقة الإنتاجية.

اهمية الدراسة : تأتي أهمية الدراسة من دور عوائد النفط في الاقتصاد العراقي والذي يعد المصدر الرئيسي لدخله القومي وكذلك تمويل ميزانياته للمدة 2004-2020، لذا لابد من معرفة اثر التطورات التي حدثت في اسعار النفط وتحديد اسبابها .

مشكلة الدراسة: تعد التغيرات في أسعار النفط من المشكلات الأساسية التي وقفت حاجزا بوجه النمو الاقتصادي في العراق، كما ان للسياسات المالية المتبعة اثار سلبية في تنمية القطاعات الانتاجية وبالتالي الاقتصاد العراقي بشكل عام.

فرضية الدراسة: يفترض البحث ان للعراق دورا مهماً في أسواق النفط العالمية وبالتالي تم تحقيق ايرادات كبيره جدا وموازنات ضخمه على مر السنوات السابقة، إلا أنه دائما ما يواجه عجزا في الموازنة العامة للدولة.

هدف الدراسة: يهدف البحث الى التعرف على اهم الاسباب التي ادت الى تفاقم مشكلة العجز في موازنات العراق وسبب عدم التخلص منها، رغم ارتفاع اسعار النفط العالمية وتذبذباتها.

اولا: اهمية وتأثير عائدات النفط في الاقتصاد العراقي.

شهدت اسعار النفط تطورات متلاحقة أثرت في تسعيرة النفط الخام، بدءا من الحرب على العراق عام 2003 امتدادا للأزمة المالية العالمية 2008، والعقوبات على روسيا، والتوترات الجيوسياسية مع ليبيا وسوريا وإيران التي تعرضت لعقوبات أمريكية ودولية في 2012، ومما سبق نلاحظ ان متوسط اسعار النفط في عام 2004، كان (34.60) دولاراً للبرميل، حيث استمر بالارتفاع المستمر والتدريجي لغاية عام 2008، ليبلغ متوسط سعرة (92.08) دولاراً للبرميل. (ESCWA، 2009،p13)، وذلك نتيجة لبدء الانخفاض في إنتاج نفط بحر الشمال وألاسكا وعدم زيادة الإنتاج في مناطق أخرى، أمام ارتفاع الطلب علي النفط الخام، لكن ظهور بوادر الأزمة المالية وتشديد الأسواق بعد الأزمات الاقتصادية العالمية لعام 2008، ولاسيما الانتعاش القوي في الطلب، أيَضا كان هناك عدد من العوامل أبقت الأسعار مرتفعة. كتعطيل الإنتاج في عامي (2011- 2012) ، وبدأت أسعار النفط بالتدهور حتى وصل سعر خام برنت إلى حوالي (42) دولاراً للبرميل نهاية عام 2008 لغاية 2014، بعد هذه المدة بدأت الأسعار العالمية بالارتفاع وتسارع إنتاج النفط والطلب العالمي؛ ويرجع ذلك الى سببين رئيسيين هما: ((الأول، تمثل بنمو الطلب العالمي (خاصة الآسيوي) وبقوة بين 2008 ومنتصف 2014 نتيجة المضاربات وكذلك نتيجة تراجع الانتاج وزيادة الطلب وكذلك صعوبة مواجهة الطلب من

قبل شركات التكرير. والثاني، حصول انقطاعات في العرض النفطي، خاصة في أثناء المدة، 2011-2012 ، من ليبيا وسوريا ونيجيريا وايران بعد تشديد العقوبات الدولية. كما اسهم انخفاض الصادرات الروسية من النفط في نقص العرض)). (Arab Center for Research and Policy Studies، 2015،P63)؛ اذ أسهم النفط الخام في حدوث تحولات اقتصادية واجتماعية كبيرة في اغلب الدول النفطية، إذ من المفترض استخدام عائداته المالية في تحديث البنية التحتية وخلق فرص العمل وتحسين مؤشرات التنمية البشرية وزيادة الاحتياطات الاجنبية والحفاظ على (مستوى دين عام منخفض نسبياً). وفي العراق ترتبط التنمية الاقتصادية بالنفط وعائداته، ويمكن بيان هذا الارتباط عبر النقاط الآتية :

1) نمو صادرات النفط في الاقتصاد العراقي :

ان النفط يعد الدعامة الأساسية للاقتصاد العراقي فهو المصدر الأول لتمويل ميزانية الحكومة، لكن المشكلة تتمثل بان استغلال الثروة النفطية في العراق لم يحقق شروط الكفاءة الاقتصادية من حيث الكم والكيف، فضلا عن عدم وضوح سياسة البلد في اختيار النمط الاستثماري الذي يتم بموجبه استغلال الثروة النفطية، وتكمن الاهمية الاقتصادية للنفط الخام في الاقتصاد العراقي من خلال إسهامه في حجم الصادرات العام وتكوين الناتج المحلي الاجمالي، اذ أن معظم إنتاج النفط العراقي يتم توجيهه نحو التصدير العالمي، وذلك نتيجة انخفاض حجم استهلاك النفط المحلي، علاوة على تراجع مشاركة الصناعات النفطية التحويلية في حجم الناتج الصناعي، وانخفاض مساهماتها الصناعية في الناتج المحلي الإجمالي. فضلا عن تزايد حجم الإنتاج النفطي بشكل مستمر.

توضح بيانات الجدول (1) ان هنالك انعداما في المرونة اللازمة لتصدير النفط الخام بسبب عدم وجود سعات خزنيه. اذ ان الانتاج عام 2020 كان حوالي (3,996.6) ملايين برميل يوميا وقدرة تصديرية حوالي (3,428) ملايين برميل يوميا، ولكن بمقارنته بعام 2004 نجد انه كان حوالي (2,107.1) ملايين برميل يوميا، أي ان هنالك زيادة حاصلة في معدلات الانتاج تصل الى الضعف على الرغم من التذبذبات والمشكلات الامنية التي قد واجهها القطاع النفطي، ايضا كان هنالك عجزا واضحا في معدل نمو الصادرات النفطية عن العام 2019 وبنسبة سالب (13.60%) ويعود سبب ذلك الى تأثيرات فايروس كورونا على الاقتصاد العالمي والاقتصاد العراقي خصوصا.

كما وصل الانتاج النفطي الى اعلى مستوى له عام 2016 بمقدار (4,647.8) ملايين برميل بواقع تصديري قدره (3,803.5) ملايين برميل يوميا، بعد الانخفاض في الصادرات الذي حصل عام 2013 بنسبة سالبة (1.36%) ويعود سبب ذلك، ((نتيجة تدهور الأوضاع الأمنية الذي أثر سلبا في أنشطة القطاع النفطي في شمال العراق ووسطه، مما أسفر عنه توقف تام في عمليات التصدير عبر خط الأنابيب الشمالي بين كركوك وجيهان في عام 2013 وحتى أوائل عام 2014؛ فقد بلغ إنتاج شمال العراق من النفط (0.40) ملايين برميل يوميا في عام 2014 بانخفاض نسبة (40 %) مقارنة بعام 2013، كما انخفضت الصادرات بدرجة أكبر، نتيجة لتوقف الصادرات عبر خط أنابيب كركوك - جيهان الذي أصيب بالأضرار، بلغت الصادرات من شمال العراق (0.60) ملايين برميل يوميا فقط مقارنة بصادرات قدرها 0.26 ملايين برميل يوميا في عام 2013)). (صندوق النقد الدولي، 2016، 6)

الجدول (1)

كمية صادرات النفط ومعدل نموها في للعراق للمدة 2004 – 2020 (1000 / برميل يوميا)

السنة	متوسط سعر برميل النفط	انتاج النفط الخام اليومي	صادرات النفط الخام	معدل نمو صادرات النفط %
2004	34.60	2107.1	1450	--
2005	48.33	1912.7	1472.2	1.53%
2006	57.97	2664.5	1467.8	-0.30%
2007	66.40	2574.5	1643	11.94%
2008	92.08	2676	1855	12.90%
2009	60.50	2336.2	1906	2.75%
2010	76.79	2358.1	1890	-0.84%
2011	106.17	2652.6	2166	14.60%
2012	107.96	2942.4	2423	11.87%
2013	103.60	2979.6	2390	-1.36%
2014	94.45	3110.5	2516	5.27%
2015	47.87	3504.1	3004.9	19.43%
2016	39.53	4647.8	3803.5	26.58%
2017	51.87	4468.7	3802	-0.04%
2018	68.62	2736.6	3862	1.58%
2019	63.64	4576.1	3968.2	2.75%
2020	41.47	3996.6	3428.4	-13.60%

Source: Prepared by the researcher based on: OPEC Annual Statistical Bulletin data for the years (2005، 2009، 2014، 2015، 2020، 2021)، available at the link: https://www.opec.org

ثم أيضا انخفض بنسبة (0.04%) عام 2017 ، نتيجةً لاتفاق أعضاء منظمة أوبك في نوفمبر/تشرين الثاني 2016 على خفض إنتاج النفط بمعدل 1.2 مليون برميل يومياً ،ليرتفع من جديد عام 2018-2019 نتيجة تخطيط وزارة النفط منذ اخر انخفاض شهده العراق ليعمل على زيادة الانتاج وتحسن اسعار النفط؛ ليجد العراق نفسة من جديد امام موجة جديدة من الازمات في مواجهة ازمة كورونا لينخفض معدل التصدير بنسبة سالبة وصلت الى (13.60%) وهي اعلى نسبة حصلت خلال المدة 2004 – 2020 وبحجم تصديري (3,428) ملايين برميل يوميا، كما ان العراق لم يستفد من الحقول الحدودية واستغلالها من قبل دول الجوار، وذلك نتيجة عدم التنسيق مع الدول المجاورة، بالرغم من التعثرات الحاصلة في التصدير؛ الا ان البيانات تشير الى ان هنالك استمرار في معدلات زيادة الصادرات النفطية.

2) المساهمة النسبية للإيرادات النفطية في الناتج المحلي الاجمالي:

يعد الناتج المحلي الإجمالي، واحدا من المؤشرات المستخدمة لقياس صحة أو حجم الاقتصاد في بلد ما. حيث إنه يقيس القيمة النقدية لجميع السلع والخدمات النهائية المنتجة في ذلك البلد خلال مدة معينة عادة ما تكون سنة، والسلع والخدمات النهائية، هي تلك التي يتم شراؤها من قبل المستخدم او المستهلك النهائي؛ ان القطاع النفطي في

العراق يسهم بشكل كبير في الناتج المحلي الإجمالي، الأمر الذي جعل الاقتصاد العراقي اقتصاداً ريعيا من خلال اعتماده على القطاع النفطي مصدراً رئيساً للإيرادات العامة، اذ يلاحظ إن الصناعة النفطية تحتل الاهمية الكبرى في تكوين الناتج المحلي الاجمالي، كما يتضح ذلك من خلال الجدول (2) والشكل (1)، وهذه المساهمة تتباين تبعا لتباين حجم الإنتاج النفطي والتصدير والأسعار. ان من اهم اسباب تذبذب الناتج المحلي خلال عام 2020 الاوضاع الاقتصادية والسياسية فضلا عن الصحية السائدة، وانخفاض عوائد قطاع النفط ايضا، اذ يشكل هذا القطاع النسبة الأكبر من مكونات الناتج المحلي الإجمالي، والجدول الاتي يبين قيم ناتج القطاع النفطي الى الناتج المحلي الاجمالي؛ بلغت نسبة مساهمة العوائد النفطية الى الناتج المحلي الاجمالي في العراق حوالي (26.51%) عام 2020 وتقدر بحوالي (37,551) مليون دولار وهي نسبة منخفضة مقارنة مع السنوات السابقة، يعود سبب ذلك الانخفاض الى الوضع الصحي الذي اجتاح العالم وتوقف شبه تام للاقتصاد العالمي، لكن عند مقارنتها بعام 2004 نجد ان النسبة هي (69.51%)، المقدرة بحوالي (17,751) مليون دولار، وهي أعلى نسبة مساهمة للقطاع النفطي خلال مدة الدراسة.

الجدول (2)

يوضح نسبة مساهمة النفط في الناتج المحلي الاجمالي للمدة 2004-2020 (مليون دولار)

السنة	الناتج المحلي الاجمالي	قيمة الصادرات النفطية	معدل نمو العوائد النفطية السنوي %	نسبة الايراد النفطي/ الناتج المحلي الاجمالي (%)
2004	**25,539**	**17751**	--	**69.51%**
2005	**49,955**	**23648**	**33.22%**	**47.34%**
2006	**64,805**	**30465**	**28.83%**	**47.01%**
2007	**88,038**	**39433**	**29.44%**	**44.79%**
2008	**129,339**	**56843**	**44.15%**	**43.95%**
2009	**136,281**	**41852**	**-26.37%**	**30.71%**
2010	**138,517**	**51589**	**23.27%**	**37.24%**
2011	**185,750**	**83006**	**60.90%**	**44.69%**
2012	**216,044**	**94103**	**13.37%**	**43.56%**
2013	**229,327**	**89402**	**-5.00%**	**38.98%**
2014	**223,508**	**84303**	**-5.70%**	**37.72%**
2015	**166,822**	**49211**	**-41.63%**	**29.50%**
2016	**166,603**	**43684**	**-11.23%**	**26.22%**
2017	**187,534**	**59730**	**36.73%**	**31.85%**
2018	**215,626**	**84218**	**41.00%**	**39.06%**
2019	**262,912**	**80027**	**-4.98%**	**30.44%**
2020	**167,037**	**37551**	**-53.08%**	**22.48%**

Source: Prepared by the researcher based on: OPEC Annual Statistical Bulletin data for the years (2005، 2009، 2014، 2015، 2020، 2021)، available at the link: https://www.opec.org

ويعود السبب في هذه النسبة المرتفعة الى الاوضاع الاقتصادية والسياسية التي مر بها العراق في تلك المدة أي ان مدة الحرب الممتدة منذُ عام 2003، جعلت العراق يعتمد بشكل كبير جدا على الإيرادات النفطية، وكما يوضح الجدول (2)، نسبة مساهمة النفط في الناتج المحلي الاجمالي، ثم بعد ذلك وصلت هذه النسبة بين (30-47%) خلال المدة 2005-2009، أي ان الاوضاع الاقتصادية بدأت تأخذ مجريات اخرى لتقليل هذه النسبة واستقرار الوضع الاقتصادي والسياسي في تلك المدة، وذلك نتيجة لارتفاع نسبة مساهمة باقي القطاعات المهمة والمنتجة، وايضا يعود الارتفاع إلى زيادة صادرات النفط الخام خاصة بعد عودة تصدير النفط عبر المنفذ الشمالي مع ارتفاع الأسعار، لكن في عام 2008 وصلت النسبة الى (43.95%)، أي حوالي (56,843) مليون دولار وناتج محلي مقداره (129,339) مليون دولار، ويعود سبب ذلك الى ارتفاع اسعار النفط من (66.40) دولاراً للبرميل في عام 2007، نتيجة انخفاض قيمة الدولار الامريكي وفترة المضاربة القوية بعد عام 2007 ،مما رفعت سعر النفط الى (92.08) دولاراً للبرميل في عام 2008، وهي تعد نسبة مرتفعة، وكما هو معروف فأن الاهمية النسبية للقطاع النفطي في الناتج المحلي الاجمالي هي أحدى مقاييس درجة التنويع الاقتصادي، فزيادة هذه الاهمية النسبية تعكس انخفاض درجة التنويع الاقتصادي وفي الوقت ذاته تعني انخفاض مساهمة القطاعات الأخرى في الناتج المحلي الإجمالي.

شكل (1)

نسبة مساهمة ايرادات النفط في الناتج المحلي الاجمالي للمدة 2004-2020 (%)

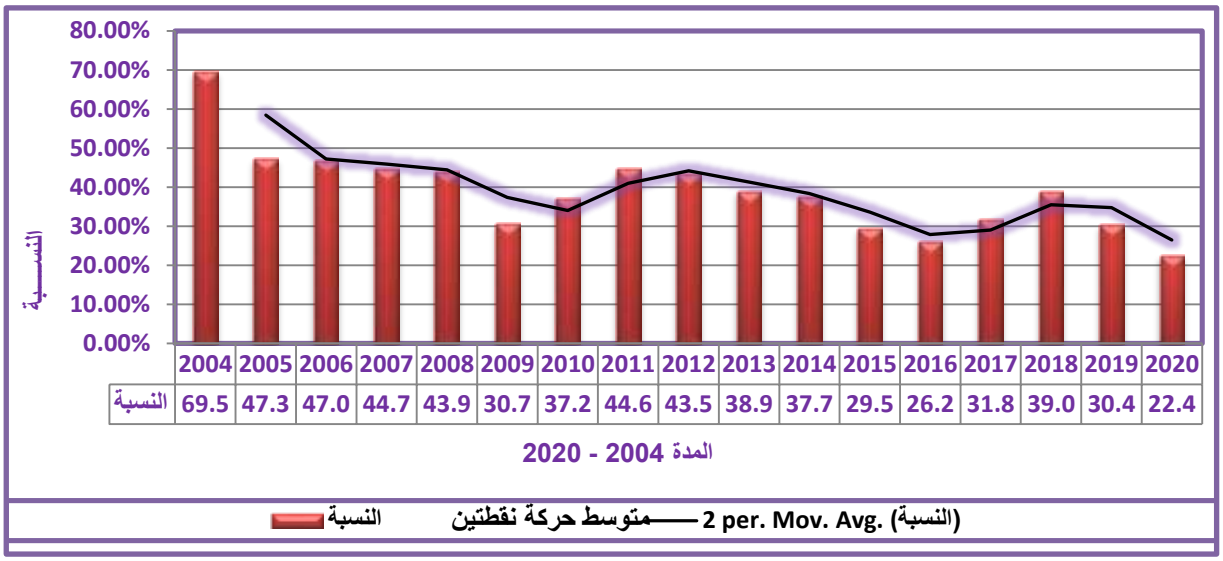

المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (2)

ايضا يبين الجدول مقدار العوائد النفطية والناتج المحلي الاجمالي ونسبة الايراد الى الناتج المحلي الاجمالي، كما انه في عام 2009 نلاحظ هنالك انخفاضا حادا في هذه النسبة من(43.95%) في العام السابق الى(30.71 %) عام 2009، وايضا يمكن ايعاز انخفاض هذه النسبة الى انخفاض اسعار النفط من(92.08) دولاراً للبرميل الى (60.50) دولاراً للبرميل؛ فقد شهد عام 2008 العديد من التطورات ولاسيما فيما يتعلق بالقفزات الكبيرة لأسعار النفط والأزمة المالية

العالمية التي عصفت بالاقتصاد العالمي بشكل عام والسوق النفطية بشكل خاص وما نتج عنها من ركود اقتصادي وانخفاض الطلب العالمي على النفط، وقد اسهمت كل من التوقعات الايجابية بشأن النمو الاقتصادي والطلب العالمي على النفط، وكذلك انخفاض قيمة الدولار الأمريكي مقابل اليورو في تعزيز الاتجاه الصعودي لأسعار النفط في جميع أنحاء العالم، اذ ترتفع هذه النسبة في عام 2010 لتصل الى (37.24%)، ويمكن ان نلاحظ ان الارتفاع الحاد في عام 2011 يمثل نسبة مقدارها (44.69%) بسبب المخاوف المرتبطة بالثورة المصرية، وخشية السوق آنذاك من مخاطر انتشار الحركات الاحتجاجية في الشرق الأوسط، لتبدأ بالانخفاض بشكل تدريجي لغاية عام 2016 متمثل بنسبة (26.22%) ويعود سبب ذلك الانخفاض الى اسعار النفط وانخفاضها التدريجي من (106.17) دولاراً للبرميل عام 2011 ليصل الى (38.53) دولاراً للبرميل عام 2016، ذلك بسبب حرب أسعار النفط بين المملكة العربية السعودية وروسيا، وتبدأ بالارتفاع تارة اخرى لغاية عام 2019 لتنخفض من جديد في نهاية 2019 وبداية 2020 نتيجة ازمة كورونا وتأثيراتها في الاقتصاد العالمي والاسعار وانخفاضها، وبلغت أدنى نسبة في عام 2020 بنسبة (26.51%). ويمكن ايعاز سبب النسبة المتدنية لإسهام القطاعات الاخرى في تكوين الناتج المحلي الاجمالي وهيمنة الريع النفطي، هو نتيجة العديد من العوامل، اهمها الظروف السياسية التي مر بها البلد وعدم استقرار السياسات الاقتصادية وقدم الآلات والمعدات وعوامل تتعلق بالإخفاقات الادارية وانعدام الاستراتيجية الصناعية والانتاجية وتنويع الاقتصاد.

3) المساهمة النسبية للصادرات النفطية في اجمالي الصادرات:

لاشك في ان النفط يعد الدعامة الأساسية للاقتصاد العراقي فهو المصدر الأول لتمويل ميزانية الحكومة العراقية، اذ بلغت نسبة الصادرات النفطية إلى إجمالي الصادرات في عام 2020 ما يقارب (94.61%) اما عند مقارنتها بعام 2004 نجد انها كانت حوالي (96%)، في حين نسبة مساهمة النفط في تكوين الناتج المحلي الإجمالي (69.51%)، وهذا يعكس الأهمية التي يتمتع بها النفط في سير عجلة الاقتصاد العراقي في وقت تتضاءل فيه أهمية القطاعات الاقتصادية الأخرى كالقطاع الصناعي والقطاع الزراعي في توفير العملة الصعبة، وتحقيق الاكتفاء الذاتي. اذ استحوذت الصادرات النفطية على حصة كبيرة من إجمالي الصادرات العراقية منذ عقود، ومن المفترض ان تسهم في دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية في العراق، حيث ان تنويع الصادرات أصبح واحدا من أهم القضايا للاقتصادات المعتمدة على النفط مثل العراق. اذ لابد من تنويع الصادرات غير النفطية وزيادة حصتها في الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي من (7- 50%) خلال السنوات القادمة، وسيسهم تنويع الصادرات غير النفطية في التنمية الاقتصادية من خلال الحد من عدم استقرار عائدات التصدير، وتعرض الاقتصاد للتقلبات وحالات عدم اليقين في سوق النفط العالمية فضلا عن زيادة فرص القطاع الخاص في خلق فرص وظيفية وجذب الاستثمارات الأجنبية التي تعزز من نمو الإنتاجية والكفاءة في الاقتصاد بأكمله من خلال عمليات نقل التكنولوجيا وآثارها الإيجابية غير المباشرة.

كما يلاحظ ايضا من الجدول (3)، ان الصادرات النفطية تحظى بنسبة مرتفعة في أجمالي الصادرات العراقية، مما يدل على انخفاض درجة التنويع في هيكل الصادرات العامة، اذ بلغت هذه النسبة حوالي (99.79%) في عام 2005 وهذه النسبة تستمر لغاية عام 2007 ،وهذا يجعل العراق يعتمد على الصادرات النفطية في توفير العملات الأجنبية بالدرجة الاولى، أي يصبح الاقتصاد العراقي منكشف ويعتمد على الاستيرادات بالدرجة الاساسية وانخفاض نسبة الصادرات

السلعية غير النفطية، اذ ان المؤشر تترتب عليه مشكلات اقتصادية أهمها ارتباط الاقتصاد العراقي بالدخل النقدي للنفط فقط. اذ تتراوح تلك النسبة بين (99 - 80 %) خلال المدة 2004– 2020 باستثناء عام 2008 اذ بلغت ما يقارب (89.20%) ويمكن ايعاز هذا السبب الى الازمة الاقتصادية العالمية التي حدثت في عام 2008 ،اما في عام 2015 فقد بلغت (85.47%)، ويرجع سبب انخفاض هذه النسبة في الصادرات الاجمالية الى الاوضاع الاقتصادية والسياسية في تلك المدة والممتدة بين عامي 2014 – 2015 ومدة الحرب الذي عاشها العراق في ذلك الوقت مما كانت عائقا امام تصدير النفط وتخريب واحتلال جزء من الابار النفطية.

الجدول (3)

نسبة مساهمة الصادرات النفطية في اجمالي الصادرات للمدة 2004-2020 (مليون دولار)

السنة	قيمة اجمالي الصادرات	قيمة الصادرات النفطية (الايراد النفطي)	نسبة مساهمة الصادرات النفطية في اجمالي الصادرات (%)
2004	**18,490**	**17,751**	**96.00%**
2005	**23,697**	**23,648**	**99.79%**
2006	**30,529**	**30,465**	**99.79%**
2007	**39,516**	**39,433**	**99.79%**
2008	**63,726**	**56,843**	**89.20%**
2009	**44,373**	**41,852**	**94.32%**
2010	**52,483**	**51,589**	**98.30%**
2011	**83,226**	**83,006**	**99.74%**
2012	**94,392**	**94,103**	**99.69%**
2013	**89,742**	**89,402**	**99.62%**
2014	**85,298**	**84,303**	**98.83%**
2015	**57,577**	**49,211**	**85.47%**
2016	**46,830**	**43,684**	**93.28%**
2017	**63,604**	**59,730**	**93.91%**
2018	**92,831**	**84,218**	**90.72%**
2019	**82,309**	**80,027**	**97.23%**
2020	**46,811**	**37,551**	**80.22%**

Source: Prepared by the researcher based on: OPEC Annual Statistical Bulletin data for the years (2005، 2009، 2014، 2015، 2020، 2021)، available at the link: https://www.opec.org

ايضا سجلت قيمة الصادرات النفطية في عام 2020 حوالي (44,287) مليون دولار وعند مقارنتها بعام 2004 وجد انها بحدود (17,751) مليون دولار وهو أدنى مستوى للإيرادات النفطية خلال المدة 2004-2020 ،وبطاقة تصديرية (1,450) الف برميل يوميا، اما الايرادات العامة فكانت بحدود (22,700) مليون دولار عام 2004، وهذا بدوره انعكس على قيمة الناتج المحلي الاجمالي بما يقارب (25,539) مليون دولار، واستمرت الإيرادات للنفط المصدر في التزايد نتيجة ارتفاع مستوى الإنتاج ومستوى أسعار النفط العالمية، حتى وصلت في عام 2012 إلى (94,103) مليون دولار وبطاقة تصديرية

(2,423) الف برميل يوميا اما الايرادات العامة فكانت بحدود (94,103) مليون دولار،(www.cbi.iq) ، وهذا بدوره قد انعكس ايضا على قيمة اجمالي الناتج المحلي اذ وصل الى (216,044) مليون دولار، وهو أعلى إيراد نفطي خلال مدة الدراسة، وذلك بسبب زيادة الطلب العالمي، في حين بلغت في عام 2014 بحدود (84,303) مليون دولار بسبب زيادة العرض العالمي مما ادى الى انخفاضه، وبلغ متوسط الإيراد السنوي من القطاع النفطي حوالي (56,871.5) مليون دولار؛ من خلال ذلك نستنتج أن هناك علاقة طردية بين الايرادات العامة والايرادات النفطية وكذلك الناتج المحلي الاجمالي .

4) المساهمة النسبية للعوائد النفطية في الموازنة العامة :

تعتمد الموازنة العامة في العراق اعتمادا كليا على العوائد النفطية، بسبب احادية الاقتصاد العراقي وعدم تنويع ايراداته، وكما يلاحظ من بيانات الجدول (4) بلغت نسبة مساهمة العوائد النفطية الى ايراد الدولة أي الموازنة العامة ما مقداره (86.26%) في عام 2020 وعند المقارنة مع 2004 نجد ان النسبة كانت (78.20%) أي ارتفعت النسبة بحدود (10.06%) وهذا يعني زيادة الاعتماد على الايراد النفطي في تكوين الايرادات العامة للدولة، ثم ارتفعت النسبة ووصلت الى (85.94%) في 2005 ثم استمرت الزيادة حتى 2007، هذا يعني ان نسبة مساهمة الايرادات النفطية في الايرادات العامة للعراق مرتفعة جدا، ويرجع السبب في ذلك الى تفاقم المشكلات التي تعاني منها القطاعات الاقتصادية الاخرى، كالقطاع الصناعي والقطاع الزراعي وهذا ادى الى انخفاض نسبة مساهمتها في تحقيق الايرادات العامة. يتضح من الجدول ان هنالك اتجاها صعودياً في تلك النسبة من 2004 ولغاية 2007، اذ وصلت نسبة اسهام النفط في الموازنة بين (95.99%) في عام 2007 و(85.21 %) في عام 2008 وكان هناك انخفاض عن السنة السابقة نتيجة الازمة المالية العالمية في عام 2007، ايضا ان ارتفاع اسعار النفط له تأثير كبير جدا في تلك النسبة ليبلغ متوسط سعر اوبك حوالي (66.40) دولاراً للبرميل في 2007، ليصل الى حوالي (92.08) دولاراً للبرميل في 2008 كمتوسط سعر حسب احصاءات اوبك في الاسعار، كما ان ارتفاع صادرات العراق النفطية كان له أثر كبير في ارتفاع الاهمية النسبية فضلا عن ارتفاع أسعار النفط منذ العام 2004 التي أدت الى زيادة تلك الايرادات؛ لكن يلاحظ ان هنالك تذبذب في إجمالي العوائد النفطية في الموازنة العامة خلال المدة (2007-2018)، لكنه تذبذب صعودي، حيث وصلت تلك النسبة الى اعلى مستوى لها في عام 2011 وبنسبة (97.11%)، اذ ازدادت نسبة مساهمة العوائد النفطية من (89.60%) في عام 2009، من موارد الميزانية العامة للعراق إلى (97.11%) في عام 2011، اما بالعودة الى 2008 وهو العام الذي بلغت فيه أسعار النفط في السوق العالمية كمتوسط حوالي (92.08) دولار لكل برميل، غير ان الأزمة العالمية أدت الى تدهور أسعار النفط بشكل خطير حتى وصلت الى حوالي (60.50) دولاراً للبرميل كمتوسط سعر في عام 2009، ان هذا الانخفاض أثر كثيراً في الموازنة العامة لعام 2009 اذ انخفضت موارد العراق النفطية من (56,843) مليون دولار في العام 2008 الى (41,852) مليون دولار في عام 2009 أي انها انخفضت بمقدار (14,991) مليون دولار، مما تسبب ذلك بأجراء تعديلات على الموازنة العامة لعام 2009، ومما تقدم نلاحظ انعكاسات وتداعيات الازمة المالية العالمية على اسعار النفط الخام والتي ادت الى رجوع قيمة الصادرات العامة لعام 2009، بعدها كان هنالك تذبذب في النسب والايراد وحجم الصادرات في المدة 2010 -2015، رافقها انخفاضا في تلك النسبة لتصل الى (86.39%) في عام 2015، أي انخفضت الايرادات

لتصل من جديد الى (49,211) مليون دولار في العام ذاته، ويمكن ايعاز هذا الانخفاض الحاد في موارد الدولة، بسبب انخفاض أسعار النفط ودخول تنظيم داعش إلى الأراضي العراقية واحتلال بعض المحافظات العراقية .مما تقدم تتضح تأثيرات تقلبات أسعار النفط في أعداد الموازنة العامة في العراق خلال المدة (2004-2020) والتي أثرت على السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية للعراق ،مما أدى إلى إتباع العراق لسياسة مالية توسعية في عام 2008 بعد الارتفاع الكبير في العوائد النفطية آنذاك، ومع تراجع الإيرادات العامة جراء انخفاض أسعار النفط الخام منذ عام 2014 ولغاية 2020، فقد اتبع العراق سياسة مالية انكماشية تمثلت في بتخفيف الإنفاق العام بنسبة (44.3%) لعام 2016 مع تراجع الإنفاق الجاري.

أما بالنسبة للموازنة العامة للعراق في عام 2016 فقد اعدتها وزارة المالية دائرة الموازنة العامة وسط توقعات بزيادة حجم الصادرات العراقية من النفط الخام مع افتراض سعر البرميل المصدر(60) دولاراً للبرميل، إلى جانب توقع زيادة في حجم الإيرادات المالية من القطاعات الأخرى عدا النفط وكانت نسبة مساهمة إيرادات النفط في الموازنة لعام 2020 حوالي (86.26%)، اذ انخفضت الايرادات النفطية من (80,027) مليون دولار الى (37551) مليون دولار في عام 2020 ويعزا سبب ذلك الانخفاض الى الازمة العالمية بسبب فايروس كورونا، (COVID-19)، والذي اجتاحت اقتصادات العالم كافة والتأثير بها، اذ ((تراجعت أسعار النفط مع اشتداد انتشار فيروس كورونا عام 2020 في معظم أنحاء العالم وبالخصوص في اوروبا، اذ خفضت وكالة الطاقة الدولية الطلب على النفط ،مما اشار إلى أن المستوردين الرئيسين مثل الصين وكذلك الدول الأوروبية سيفعلون ذلك بالمثل لتقليل الطلب على النفط الخام. وقد اتبعت الأخيرة اتجاه الإنتاج الصناعي، مما ادى الى تباطؤ صناعة المنتجات النفطية، وغيرها من المنتجات التي تعتمد على النفط، اذ تسببت تدابير الحجر الصحي والتباعد الاجتماعي في تقليص التصنيع في معظم الاقتصادات العالمية، مع التأثير في النقل والترفيه والسياحة سلباً، فضلا عن إغلاق الحدود وانخفاض السياحة ليترك الجزء الأكبر من تأثيره في اسعار النفط الخام)).**(Kouam ،2020، P1-6)** وانعكاسه على الاقتصادات الضعيفة والريعية المعتمدة على مصدر واحد لإيراداتها العامة مثل العراق.

الجدول (4)

قيمة العوائد النفطية وغير النفطية ونسبتها في الايرادات العامة للدولة للمدة (2004-2020) (مليون دولار)

السنة	الايرادات العامة للدولة	قيمة الصادرات النفطية	نسبة مساهمة العوائد النفطية في الموازنة العامة (%)	الايرادات غير النفطية	نسبة الايرادات غير النفطية الى العوائد الكلية(%)
2004	22,700	17751	78.20%	7,948.25	35.01%
2005	27,516	23648	85.94%	336.55	1.22%
2006	33,378	30465	91.27%	400.68	1.20%
2007	41,079	39433	95.99%	1,025.65	2.50%
2008	66,710	56843	85.21%	931.42	1.40%
2009	46,708	41852	89.60%	2,952.79	6.32%
2010	58,618	51589	88.01%	2,277.82	3.89%
2011	85,477	83006	97.11%	1,632.62	1.91%
2012	102,467	94103	91.84%	2,460.76	2.40%
2013	97,570	89402	91.63%	2,649.23	2.72%
2014	90,391	84303	93.27%	7,131.14	7.89%
2015	56,963	49211	86.39%	12,989.67	22.80%
2016	46,032	43684	94.90%	8,580.55	18.64%
2017	65,434	59730	91.28%	10,376.51	15.86%
2018	90,092	84218	93.48%	9,256.91	10.27%
2019	91,004	80027	87.94%	7,064.89	7.76%
2020	43,531	37551	86.26%	5,980.14	13.74%

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على:

1- بيانات البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والابحاث، النشرات السنوية، للمدة 2004-2020 والمتاحة على الرابط التالي: https://cbi.iq/news/view/492

2-OPEC Annual Statistical Bulletin data for the years (2005، 2009، 2014، 2015، 2020، 2021)، available at the link: https://www.opec.org

5) المداخيل غير النفطية ونسبتها في اجمالي الايراد :

إن نسبة مساهمة العوائد النفطية في العوائد العامة للعراق مرتفعة وحسب البيانات الموضحة في الجدول السابق (5)، ويرجع السبب في ذلك إلى تفاقم المشكلات التي تعاني منها القطاعات الاقتصادية الأخرى، كالقطاع الصناعي والقطاع الزراعي، وهذا أدى إلى انخفاض نسبة مساهمتها في تحقيق الإيرادات العامة . كما إن ارتفاع صادرات العراق النفطية، كان له أثر كبير في ارتفاع الأهمية النسبية للصادرات النفطية في العراق، ولاسيما بعد ارتفاع أسعار النفط وزيادة الانتاج من النفط الخام منذ عام 2004 التي أدت إلى زيادة العوائد النفطية العراقية. اذ شهد الاقتصاد العراقي عددا من التطورات والأحداث التي اثرت بشكل إيجابي في مستوى ادائه، ويأتي في مقدمتها تعافي الاقتصاد العالمي

وتحسن معدلات النمو الاقتصادي ونمو الطلب، مما انعكس بأحداث تطورات إيجابية في أسواق النفط العالمية وارتفاع الأسعار، فضلاً عن تحسن الظروف الأمنية الداخلية التي اسهمت في انتعاش ملحوظ في النشاط الاقتصادي وهذا ما تجسد من خلال المؤشرات الاقتصادية الكلية، ولقد تبين من الجدول (5) ان نسبة العوائد غير النفطية الى اجمالي العوائد هي منخفضة ولم تشكل سوى جزء قليل من الايراد العام، كما ان دراسة وتحليل هذا المؤشر يعكس مدى تطور وكفاءة الأداء الاقتصادي وانعكاسات ذلك على الدخل ومستوى الرفاهية الاجتماعية. اذ يلاحظ ان نسبة مساهمة الايرادات غير النفطية الى الايرادات العامة بلغت (13.74%) في عام 2020 ؛اما اعلى نسبة تم تحقيقها فهي في عام 2004 وبنسبة (35%) وبمقدار (7,948.25) ملايين دولار، وفي عام 2015 بنسبة (22.80%) أي بمقدار (12,989.67) مليون دولار. اما ادنى نسبه قد تم تحقيقها خلال مدة البحث فهي في عام 2006 وبنسبة (1.20%) فلو لاحظنا انه خلال المدة 2005 -2013 لوجدنا ان النسبة منخفضه جدا ومتذبذبة وقد ارتفعت بعد انخفاضها في عام 2004 من (1.22%)الى (6.32%) عام 2009 ثم عادت الى الانخفاض في 2010 حتى عام 2013 ثم ارتفعت بشكل متدرج وكبير لتصل الى (22.80%) عام 2015 ثم بعد ذلك لغاية 2019 لتصل الى (7.76%) اما في عام 2020 وصلت النسبة الى (13.74%).

هذه النسب المنخفضة هي دلالة تؤكد عمق الخلل في الموازنة العامة للبلاد والتأخر في رسم وتنفيذ سياسات شاملة للتنويع الاقتصادي تقلل الاعتماد على النفط كمصدر شبه أوحد للدخل للعبور نحو الاستدامة المالية المنشودة. ومن بيانات الجدول المذكور انفا نستنتج الاتي:

أ) ضعف مساهمة العوائد غير النفطية في تمويل الموازنة العامة، تعد نسبة منخفضة جدا، اذا ما قورنت بكل من الدول المتقدمة والنامية الاخرى.

ب) اعتماد الموازنة بشكل اساسي على العوائد النفطية وهي بذلك تعكس حقيقة الاقتصاد العراقي كاقتصاد ريعيا يعتمد على النفط، وهو مصدر احادي غير متنوع بسب هشاشة جميع مفاصل الاقتصاد العراقي، واختلال الهيكل الانتاجي الذي يعد اهم سمة من سمات التخلف الاقتصادي.

الجدول (5)

نسبة المداخيل غير النفطية الى اجمالي الايراد في العراق للمدة (2004-2020) (مليون دولار)

السنة	الايرادات العامة للدولة	الايرادات غير النفطية	نسبة الايرادات غير النفطية الى العوائد الكلية (%)
2004	22,699.93	7,948.25	35.01%
2005	27,515.63	336.55	1.22%
2006	33,377.63	400.68	1.20%
2007	41,078.61	1,025.65	2.50%
2008	66,710.06	931.42	1.40%
2009	46,708.38	2,952.79	6.32%
2010	58,618.13	2,277.82	3.89%
2011	85,477.39	1,632.62	1.91%
2012	102,466.76	2,460.76	2.40%
2013	97,570.33	2,649.23	2.72%
2014	90,390.77	7,131.14	7.89%
2015	56,963.11	12,989.67	22.80%
2016	46,031.53	8,580.55	18.64%
2017	65,433.54	10,376.51	15.86%
2018	90,091.98	9,256.91	10.27%
2019	91,004.23	7,064.89	7.76%
2020	43,530.83	5,980.14	13.74%

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على: بيانات البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والابحاث، النشرات السنوية، للمدة 2004-2020 والمتاحة على الرابط التالي: https://cbi.iq/news/view/492

6) ميزان المدفوعات كأداة في التحليل الاقتصادي :

يمكن تحديد أهمية ميزان المدفوعات في العراق من النقاط التالية: يراقب معاملات جميع الواردات والصادرات من الخدمات والسلع لمدة معينة، يساعد الحكومة على تحليل إمكانات نمو تصدير صناعة معينة، يمنح الحكومة منظورا شاملا حول مجموعة مختلفة من تعريفات الاستيراد والتصدير. تقوم الحكومة بعد ذلك بزيادة الضرائب وخفضها لتثبيط الاستيراد وتشجيع التصدير بشكل فردي وتحقيق الاكتفاء الذاتي. وصف حالة العلاقات الاقتصادية للدولة ومن ثم تحديد المركز الاقتصادي للدولة الذي تحتله للمساعدة في الوصول الى قرارات تخص السياسات النقدية والمالية والتجارة الخارجية والتمويل الخارجي. ومن كشف ميزان المدفوعات يتضح لنا، ان كانت الدولة دائنة او مدينة. **(https://cleartax.in/s/balance-of-payment)**. من خلال ذلك يفترض ان يكون الميزان التجاري اما متعادلا او في حالة اختلال كما في الصيغة الاتية :

مجموع المدفوعات من حساب الدخل = مجموع المتحصلات من حساب الدخل

الصادرات = الاستيرادات

مجموع المدفوعات من حساب الدخل ≠ مجموع المتحصلات من حساب الدخل

في هذه الحالة يكون الميزان التجاري، اما في حالة عجز وهو (عندما تكون الاستيرادات اكبر من الصادرات) ام في حالة فائض، (عندما تكون الصادرات اكبر من الاستيرادات). يحدث ذلك نتيجة التقلب في للصادرات والواردات سواء كانت موسمية او نتيجة مؤثرات اخرى؛ مثل الدورات الاقتصادية كالرواج والكساد، او التغير في الوفرة والندرة بالنسبة للموارد الطبيعية او التكنولوجيا المستخدمة؛ وكما يوضح الجدول (6).

ان حالة الميزان التجاري كانت في حالة فائض بمقدار (28515) مليون دولار في عام 2020 وعند مقارنته بعام 2004 نجد انه كان في حالة عجز بمقدار (2812) مليون دولار، ويعود سبب ذلك الى فتره الحصار الاقتصادي قبل عام 2004 التي فرضت على العراق نتيجة اجتياحه الكويت، مما انعكس سلبا على الوضع الاقتصادي في ذلك الوقت، اما في عام 2005 فان العراق بدأ يحقق فائضا في الميزان التجاري اذ كان الفائض بمقدار(165) مليون دولار، واستمرت الزيادة المتحققة لغاية عام 2011، ولكن كانت هنالك تذبذبات ارتفاعا وانخفاضا خلال تلك المدة، ويعود سبب ذلك الى سوء الاوضاع الاقتصادية والنزاعات التي حدثت في عام 2007-2008، اما في عام 2011 فان الميزان التجاري كان قد حقق فائضا وبمقدار (35,423) مليون دولار وهذا يدل على رصيده الجيد في الميزان التجاري، اما اعلى قيمة قد تم تحقيقها فهي في عام 2019 بقيمة (36,047) مليون دولار امريكي، ولكن سرعان ما انخفضت تلك القيمة في عام 2020 اذ وصلت الى (28,515) مليون دولار، وذلك بسبب الاوضاع الاقتصادية التي اجتاحت دول العالم كافة في نهاية 2019 وبداية 2020.

الجدول (6)

العجز والفائض في ميزان المدفوعات في الاقتصاد العراقي للمدة 2004 – 2020 (مليون دولار)

السنة	قيم الصادرات العامة	قيم الواردات العامة	العجز والفائض في الميزان التجاري
2004	**18,490**	**21,302**	**-2,812**
2005	**23697**	**23532**	**165**
2006	**30529**	**22009**	**8,520**
2007	**39516**	**19556**	**19,960**
2008	**63726**	**35496**	**28,230**
2009	**44373**	**34112**	**10,261**
2010	**52483**	**43915**	**8,568**
2011	**83226**	**47803**	**35,423**
2012	**94392**	**59006**	**35,386**
2013	**89742**	**58796**	**30,946**
2014	**85298**	**61736**	**23,562**
2015	**57577**	**58517**	**-940**
2016	**46830**	**44116**	**2,714**
2017	**63604**	**48506**	**15,098**
2018	**92831**	**56876**	**35,955**
2019	**82309**	**46262**	**36,047**
2020	**44287**	**15772**	**28,515**

Source: Prepared by the researcher based on: OPEC Annual Statistical Bulletin data for the years (2005، 2009، 2014، 2015، 2020، 2021)، available at the link: https://www.opec.org

لكن لو امعنا النظر جيدا في الرسم البياني (2) والجدول المذكور انفا، لوجدنا ان هنالك حالة تذبذب كبيره في قيم البيانات، وهذا يدل على ضعف اقتصاد البلد وعدم تنوع مصادره، فهو عرضه للتقلبات الاقتصادية والموسمية بسبب اعتماده على ريعية النفط، لذلك نلاحظ الارتفاع والانخفاض الحاد جدا وغير طفيف.

الشكل (2)

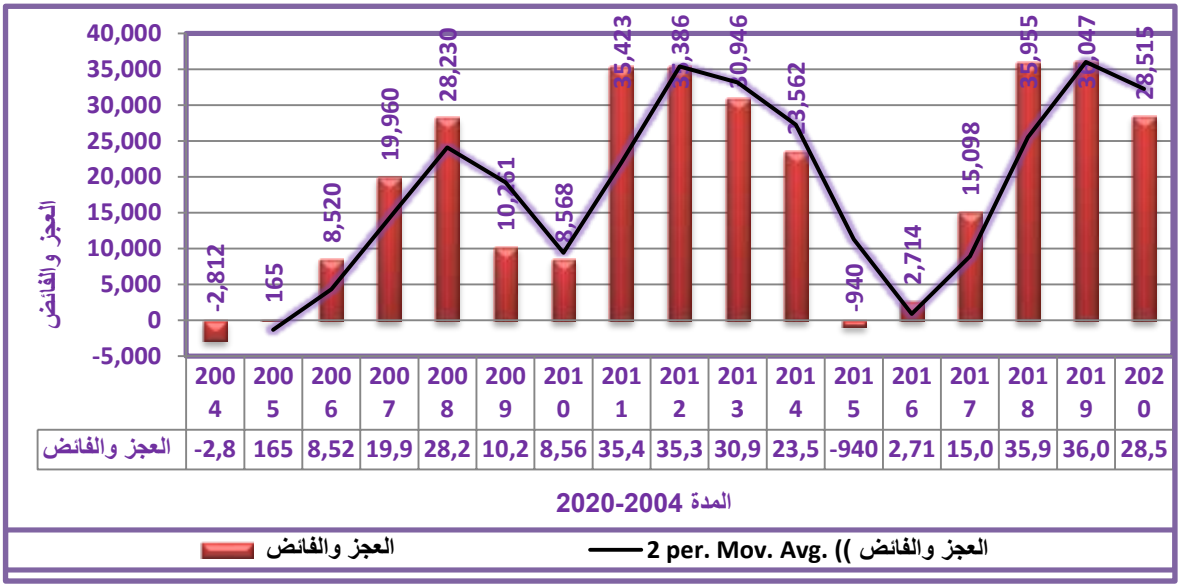

العجزوالفائض في ميزان المدفوعات في الاقتصاد العراقي للمدة 2004 – 2020

المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (6)

الاستنتاجات والتوصيات:

اولا: الاستنتاجات:

1. مساهمة الايرادات النفطية في كل من الموازنة العامة والناتج المحلي الاجمالي وبنسب كبيرة جدا وضعف مشاركة المصادر الاخرى للإيرادات في الاقتصاد العراقي.
2. ان الاقتصاد العراقي اقتصادا ريعيا بنسبة كبيره نتيجة اعتماده على النفط بينما تشكل القطاعات الانتاجية نسبة ضئيلة جدا مما يجعل الاقتصاد العراقي عرضه للصدمات الخارجية التي تؤثر في اسعار النفط مما ينعكس سلبا على ايراداته ومن ثم الموازنة العامة.
3. نستنتج من خلال تحليل البيانات هنالك علاقة موجبة بين كل من اسعار النفط والايرادات النفطية مع الايرادات العامة وبالتالي العجز والفائض في الموازنة العامة للدولة
4. ان مخاطر واشكاليات تقلبات اسعار النفط افرزت تداعيات كبيره على الاقتصاد العراقي منها زيادة الدين العام نتيجة احادية الاقتصاد وعدم تنوعه اضافة الى عدم الاستقرار السياسي في العراق

ثانيا: التوصيات:

1. ضرورة العمل على تنويع مصادر الدخل في الاقتصاد العراقي وتشجيع القطاعات الاقتصادية المنتجة لما يمتلكه العراق من موارد طبيعية هامة وبالتالي معالجة الاختلالات الهيكلية.
2. ضرورة العمل على استغلال الايرادات النفطية في مشاريع انتاجية وتوسيع الاستثمارات في العراق واستغلال فترات ارتفاع الاسعار في اسواق النفط من اجل التنمية.
3. الاهتمام بالقطاعين الزراعي والصناعي كقطاعات رئيسية تحقق انتاجية عالية وتعمل على امتصاص جزء من العمالة وتقليل البطالة وكذلك تغطية السوق المحلية بالسلع والخدمات الاساسية.
4. ضرورة العمل على اصلاحات ضريبية في النظام الضريبي ضمن المستوى الذي يحقق الاهداف المرجوة للنهوض بواقع الاقتصاد العراقي

المصادر

اولا: المصادر العربية

1) وزارة المالية العراقية، (2009) الهيئة العامة للضرائب، تقييم أداء الهيئة العامة للضرائب ، المتاحة على الرابط التالي: https://tax.mof.gov.iq/PageViewer.aspx?id=38

2) صندوق النقد الدولي، (2015)، التقرير القُطري رقم: 15/236، كوبا غفيناذزه وأمجد حجازي

3) البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والابحاث، النشرات السنوية، للمدة 2004-2020 والمتاحة على الرابط التالي: https://cbi.iq/news/view/492

ثانيا: المصادر الاجنبية:

1) Central Bank of Uzbekistan،2021
2) https://cbu.uz/en/publications/balance-of-payments
3) robert skinner،(2015) routs: a review of four price routs between 1985 and 2014،volume 8 ، issue 39
4) Henri Kouam، (2020) COVID-19 and Oil Prices، Article in SSRN Electronic Journal
5) Awaidan and Rabea Hassan Muhammad، (2019) ، Time series modeling of oil price volatility: applications for Libya and Nigeria،Sheffield Hallam University
6) Bader Al-Otaibi، (2006)، Fluctuations in Oil Prices and the Gulf Cooperation Council، Thesis Presented in Partial Fulfillment of the Requirements for a Ph.D. Degree، Department of Economics، Graduate School، Southern Illinois University Carbondale
7) ESCWA General in brief، (2009)، ESCWA annual report
8) OPEC Annual Statistical Bulletin data for the years (2005 ،2009 ،2014 ،2015 ،2020 ،2021) ،available at the link: https://www.opec.org

ثالثا: الرو ابط:

1) https://cleartax.in/s/balance-of-payment